

كلمة رئيس الجامعة في المؤتمر الفلسطيني الأول

للحوكمة الإلكترونية

الأربعاء 2012/6/27

قاعة ملحق الحقوق

دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض،

أصحاب المعالي والسعادة،

المشاركون الكرام،

أرحب بكم في جامعة بيرزيت للمشاركة في المؤتمر الفلسطيني الأول للحوكمة

والخدمات الإلكترونية، الذي ينظمه معهد ابن سينا، من خلال مشروع الأكاديمية

الإلكترونية. أهلاً وسهلاً بكم في هذا الصرح العلمي الوطني الذي يحمل الكثيرون

منكم ذكريات عزيزة منه وفيه، والذي يقف من كل منكم موقف التقدير والشكر...

سيداتي، سادتي،

لن أدخل في تفاصيل موضوع المؤتمر، فذلك أمر أتركه لأصحاب الخبرة منكم،

ولكن اسمحوا لي أن أثير بعض المسائل التي أرى أنها قد تشكل مفاتيح هامة للنقاش

والحوار.

تتعلق المسألة الأولى بالموارد المتاحة. إن أي استثمار في قطاع معرفي أو تنموي يقتضي بالضرورة استغلال الإمكانيات المتوفرة ووضع الخطط الكفيلة بتطويرها والحفاظ على استدامتها. ولا شك أن تكنولوجيا المعلومات تشكل مجالاً متاحاً يمكن فيه التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية المتوفرة. ونحن في جامعة بيرزيت نسهم في ذلك بالعمل على بناء نخبة وطنية من التقنيين، بالتعليم الأكاديمي طبعاً ولكن أيضاً بتدريب القطاعين العام والخاص.

المسألة الثانية هي مسألة العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة. كثيراً ما يدور الحديث عن التنسيق والتكامل بين مختلف القطاعات، حكومية وأهلية وخاصة وأكاديمية، دون الذهاب أبعد من التوصيات أو التمنيات وصولاً إلى خطط عملية تستند إلى حاجات ومصالح وقدرات كل طرف. المطلوب نظام محدد يعرف مختلف الأدوار ويشمل المدخلات والتفاعلات والمخرجات. هنا كذلك ستجدون علماء وأكاديميي جامعة بيرزيت على أهبة الاستعداد لبذل كل جهد في هذا السبيل.

ثالثة المسائل هي مسألة بناء أرضية مشتركة لفهم غايات الحوكمة والخدمات الإلكترونية ومنافعها. يتعدى الفهم الذي نسعى إليه تسهيل الخدمات أو توحيدها، وصولاً إلى الحوكمة بمفهومها الواسع. نعم، نحن بصدد بناء حوكمة إلكترونية، لا فحسب حكومة إلكترونية. ففي حين يمكن أن تقتصر هذه الأخيرة على الإجراءات، فإن الأولى تتعلق بغايات وقيم تشمل المأسسة والشفافية وتحقيق العدالة بين المستخدمين وتوسيع فرص الوصول للجميع وتجاوز الجغرافيا السياسية المفروضة على الواقع الفلسطيني. ولا يخفى على أحد هنا أن الجامعة عملت على تأسيس معهد وكلية الحقوق والإدارة العامة وكذلك معهد ابن سينا، لبيدع كل في بناء أركان الدولة الحديثة في المجالات القانونية والإدارية والتقنية، إلى جانب وحدات الجامعة الأخرى، وهي، كما تعلمون، نشطة وفاعلة ومتميزة.

أما المسألة الرابعة، فيمكن القول إنها مسألة بناء النسق. نعني هنا أن هناك العديد من التجارب الفلسطينية في المجال الذي نحن بصددده وفي العديد من المؤسسات. ولكن كلاً منها يستند إلى مرجعية معينة. وهنا يقتضي الحال أمرين، أولهما الاستفادة من الجهود المنجزة، وثانيهما، وهو الأهم، العمل على بناء نسق موحد واستراتيجية

واضحة تمكن من إسناد التجارب إلى مرجعية واحدة تؤسس لحوكمة إلكترونية على
المستوى الوطني.

سيداتي، سادتي،

تتطلع جامعة بيرزيت إلى أن يكون هذا المؤتمر منصة انطلاق لنهج جديد في العمل
المشترك يؤسس لفرص نجاح نوعية.

مرة أخرى، أشكر لكم مشاركتكم اليوم وكلي ثقة بأن عملنا المشترك سيفضي إلى
مستقبل أفضل لنا جميعا...